الأمم المتحدة

A/61/769

الجمعية العامة

Distr.: General
28 February 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البنود ٦٠ و ٦٥ و ٦٧ و ١١١ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى أن السلطات اليابانية تكثف قمعها للرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان (شونغريون) وللكوريين في اليابان مما يخلق مناخا رهيبا من الرعب، ويزج بحالة قضايا حقوق الإنسان للكوريين إلى منزلق خطير.

ويذكرنا القمع الذي يمارس حاليا على المقيمين الكوريين عبر الجزر اليابانية بالهوس المتمثل في مطاردة الكوريين أثناء ”زلزال كانتو الكبير“ الذي وقع في العشرينات من القرن الماضي والحل القسري ”لرابطة الكوريين في اليابان“ منذ نصف قرن.

ورابطة شونغريون منظمةٌ مشروعة لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين في الخارج، ويشكل القمع الوحشي الذي يمارسه اليابانيون عليها وعلى الكوريين في اليابان عملا إجراميا يُعد انتهاكا لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة لها كرامتها.

إن اليابان، سعيا منها إلى الاستفادة من إصلاح الأمم المتحدة، تشن الآن حملة دبلوماسية واسعة النطاق بغرض الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

020307 020307 07-25332 (A)

وكما هو معلوم جيدا لدى الجميع، فإن مجلس الأمن ليس منظمة تبيع مقاعدها الدائمة مقابل أعلى سعر. وإنه لمما يشكل إهانة بالغة للمجتمع الدولي أن يتبارى بلد غير مسؤول مثل اليابان من أجل الحصول على مقعد دائم، في الوقت الذي يرفض فيه أن يتخلى عن ماضٍ ملطخ بالدماء، ويحوِّلُ فيه المجتمع برمته إلى اتجاه يميني بغرض إضفاء طابع عسكري على البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الحاجة إلى أن تفهم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو أدق موقف اليابان المزدوج، وإلى أن تقف بحزم إلى جانب العدل في مداولاتها المتصلة بمسائل مهمة من قبيل توسيع مجلس الأمن وقضايا حقوق الإنسان في البلدان النامية.

ولمساعدة الدول الأعضاء على فهم تحركات اليابان الأخيرة المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنني أرفق طيه بيان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٦٠ و ٦٥ و ٦٧ و ١١١ من جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

(توقيع) **باك** جيل يون
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان من وزارة الخارجية

إن حملة قمع رابطة شونغريون والكوريين في اليابان التي قامت بها السلطات اليابانية والتي أثارت ضجة كبيرة قد بلغت طورا بالغ الخطورة في الآونة الأخيرة.

واتخذ هذا الانقضاض الصارم على منظمة شونغريون شكلا أكثر تهورا حينما قامت السلطات بعمليات تفتيش لمقر رابطة شونغريون في العاصمة طوكيو ووكالة نيغاتا التابعة لمكتب زيارات الكوريين لوطنهم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وأصبح هذا الانقضاض أكثر وحشية منذ بداية السنة.

وقد حشدت سلطات الأمن العام اليابانية المئات من رجال الشرطة المدججين بالسلاح، بل وحشدت المركبات المزودة بالأسلحة أكثر من ١٠ مرات حتى أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٧، بغرض القيام بعمليات تفتيش لما لا يقل عن ٣٠ من المرافق التي تعود إلى رابطة شونغريون، بما فيها مكاتب فروع الرابطة والمدارس الكورية ومنازل الكوريين، وارتكبت مجموعة من الأعمال المشينة من قبيل الاعتداء عليهم وتوقيفهم دون أي سبب.

ودفعت السلطات اليابانية، في الوقت نفسه، وسائط الإعلام الدنيئة إلى الترويج لمختلف البلاغات الكاذبة بغرض تشويه سمعة رابطة شونغريون في محاولة للتحريض بشكل محموم على التعصب في المجتمع ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورابطة شونغريون.

وأوجد ذلك في أنحاء مختلفة من اليابان نفس المناخ المشحون بالرعب الذي يذكرنا بعمليات مطاردة الكوريين والذي كان سائدا أثناء زلزال كانتو الكبير، كما أطلق العنان من جديد للطغيان الفاشي الذي قام من خلاله دعاة الرجعية اليابانيون بحل ”رابطة الكوريين في اليابان“ قسرا قبل نصف قرن.

ويُعد هذا القمع السياسي الوحشي لرابطة شونغريون، وهي منظمة مشروعة تتكون من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين في الخارج، ومن الكوريين المقيمين في اليابان، وهم أفراد تابعون للأمة الكورية، بمثابة انتهاك لا يغتفر لسيادة بلدنا وجريمة غير مسبوقة ضد الإنسانية. وفيما يخص الكوريين المقيمين في اليابان، فهم من بين الضحايا الذين اقتيدوا قسرا إلى اليابان فيما مضى بدعوى الخدمة العسكرية والسخرة وجلب نساء المتعة لأفراد الجيش، وبذرائع أخرى حيث أخضعوا لما لا حد له من النهب والاستغلال

وأعمال السخرة وإخضاع ذرياتهم. وبالتالي، فإن السلطات اليابانية، من وجهة النظر التاريخية والأخلاقية، يقع عليها الالتزام بحمايتهم.

ولأن ''آبي'' هو سليل مجرم حرب، فهو أيضا يتحمل وزر الجرائم المذكورة أعلاه. وكان لزاما عليه أن يعتذر بمزيد من الصدق عن الجرائم التي ارتُكبت في حق الكوريين لأجيال عديدة، وأن يعوضهم بصورة أوفى أكثر من غيرهم. بيد أنه كان رائدا في كل الحملات الإجرامية المناهضة لرابطة شونغريون في محاولة لتدميرها أثناء توليه منصبه. ولا نملك إلا أن ننوّه بهذه الواقعة بشكل خاص.

إن ''آبي'' الذي أظهر حماسة زائدة عن أي وقت مضى أثناء حملة الانقضاض على رابطة شونغريون، متناسيا موقعه وصورته باعتباره ''رئيسا للوزراء''، إنما يسعى إلى إظهار ''مجلس وزرائه بمظهر المتشدد'' في محاولة لإنقاذ دبلوماسيته المتصلبة والمتسمة بقصر النظر من الفشل، ولوقف تراجع معدل التأييد الذي يحظى به، ومن ثمَّ انتزاع نوع من ''التنازل'' من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وليست محاولته لإشباع جشعه السياسي بهذا الأسلوب الدنيء سوى حلم بعيد المنال.

ولن يظل جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها متفرجين مكتوفي الأيدي إزاء القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات اليابانية على رابطة شونغريون والكوريين في اليابان. وستضطر جماعة ''آبي'' إلى أن تدفع الثمن غاليا عن ذلك.